تحليل إخباري

«الجهاد الإسلامي» تنافس «حماس» في غزة

بيروت: إضافة إلى الضائقة الاستراتيجية التي تعانيها حركة حماس في غزة من جراء سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر وانقطاع التواصل السياسي والجغرافي معها، وتدهور العلاقة مع القيادة المصرية الجديدة، وتراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في غزة الى أدنى مستوياتها، وتوقف مشروع المصالحة مع حركة فتح، تواجه حركة حماس إضافة الى كل ذلك تحديا جديدا وخفيا داخل غزة يتمثل في تنامي نفوذ حركة الجهاد الإسلامي التي تحولت الى منافس جدي، خصوصا أن «الجهاد» مازالت تحتفظ بعلاقات جيدة مع إيران وحزب الله ولم تتأثر بالأزمة السورية.

ما من شك في أن حركة الجهاد الإسلامي تجاوزت الاضطرابات التي اجتاحت العالم العربي بصورة أفضل من حماس. فقد أربكت الحرب الأهلية الدائرة في سورية حركة حماس التي نأت بنفسها عن حلفائها القدامى في دمشق وطهران. وبدلا من ذلك ألقت الحركة الإسلامية نفسها في كنف الرئيس المصري الجديد محمد مرسي ثقة منها في أنه سيساعدها على تعزيز سلطتها، غير أن عزل مرسي في يوليو وتشكيل حكومة يدعمها الجيش في مصر بدد آمال الحركة.

وبينما تركت حماس مكاتبها في دمشق احتجاجا على الهجوم المتواصل الذي يشنه الرئيس بشار الأسد على مقاتلي المعارضة بقيت حركة الجهاد الإسلامي في المدينة. ورغم أن الجهاد الإسلامي حركة سنية مثل حماس فإنها ظلت قريبة من إيران ومازالت تتلقى تمويلا إيرانيا قدرته إسرائيل بما يتجاوز 50 مليون دولار سنويا رغم الانقسامات القديمة بين السنة والشيعة التي تمزق نسيج الشرق الأوسط.

وانتزعت «حماس» السيطرة على قطاع غزة من السلطة الفلسطينية في قتال في عام 2007. ومنذ ذلك الحين عاشت حماس في تناغم مشوب بالحذر مع الجهاد الإسلامي في القطاع الساحلي، وبالتالي تنسقان العمل فيما بينهما طيلة العامين الماضيين. غير أن هذا التناغم لا يمكن اعتباره مسلما به.

فرغم أن الجهاد الإسلامي وقعت على اتفاق التهدئة الأخير العام الحالي يعتقد مسؤولون إسرائيليون أنها قد تعاود الهجوم بمجرد أن تعيد ملء ترسانتها من الصواريخ.

وتختلف الآراء حول ما إذا كانت حماس ترغب هي الأخرى في إعادة فتح الجبهة مع إسرائيل وقد تكون هذه المسألة مصدر خلاف في المستقبل. وتشترك حماس و«الجهاد الإسلامي» في عدم الثقة في الجماعات الأصغر في غزة التي يرتبط بعضها بـ «القاعدة» ويتبنى نهجا أشد ضد إسرائيل والسلطات المصرية الجديدة. ومازال الوئام قائما بين حماس و«الجهاد الإسلامي» في الوقت الحالي.

وتدير حماس قطاع غزة ولها جناحان سياسي وعسكري قويان، أما حركة الجهاد الإسلامي فلا تسعى للحكم لكنها تزيد قوتها في هدوء وباتت الجماعة التي تعتمد عليها إيران وسورية. وهذا يجعل من الجهاد الإسلامي خطرا متناميا على إسرائيل وتهديدا محتملا لحماس على الساحة الفلسطينية رغم أن اقتصار تركيزها على محاربة إسرائيل يجعلها لا تنافس حماس على السيطرة على القطاع.وقدر مسؤول كبير في الجيش الإسرائيلي طلب عدم ذكر اسمه عدد مقاتلي الجهاد الإسلامي بما يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف فرد. أما الجناح العسكري لحركة حماس فيضم نحو 10 آلاف رجل إلى جانب 10 آلاف آخرين في مختلف وحدات الشرطة، وكانت الجهاد الإسلامي قالت من قبل إنها تضم ثمانية آلاف مقاتل.

وقال المسؤول الإسرائيلي، ان «حركة الجهاد الإسلامي أكثر تعصبا من حماس ولكن أعضاءها لا يريدون أن يصبحوا زعماء وطنيين. لذلك لن تتفوق على حماس في المستقبل القريب، ربما في المستقبل البعيد».

بريطانيا: ندعم مصر في حربها ضد المتشددين في سيناء

شبين الكوم ـ أ.ش.أ: قال نائب السفير البريطاني بالقاهرة ستيفن هيكي إن حكومة بلاده تدعم مصر في حربها ضد المتشددين في سيناء الذين يتسببون في قتل الأبرياء وتدبير عمليات اغتيال لرجال الشرطة والقوات المسلحة، مشيرا إلى أن حكومة بلاده تسعى لدعم التحول الديموقراطي في مصر.

جاء ذلك خلال لقاء هيكي امس بأعضاء حركة «تمرد» في محافظة المنوفية بحضور محمد راعي، وحسين العزب، مسؤولا قطاع الدلتا أول، وإبراهيم موسى وأحمد العبد، من المكتب التنفيذي للحركة بالمحافظة، في مقر نقابة الزراعيين في شبين الكوم، حيث ناقشوا مع هيكي تطورات الوضع السياسي الحالي ومدى تقبل المصريين لفكرة المصالحة مع تنظيم «الإخوان المسلمين» والاستعدادات للانتخابات البرلمانية المقبلة.

ورفضت «تمرد» المنوفية فكرة المصالحة مع من تلوثت أيديهم بالدماء، ورفضت التدخل الخارجي في الشأن المصري من أي دولة، مؤكدة أن السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار هو تنفيذ خريطة المستقبل، وقالت«إننا لن نتحدث عن ترشيح أشخاص بعينهم لمنصب رئيس الجمهورية في هذه الفترة وان كل ما يهمنا هو الانتهاء من الدستور الجديد والانتخابات البرلمانية المقبلة في جو ديموقراطي يعبر عن رأي الشارع».

وقال ستيفن هيكي: إن بريطانيا لا تدعم طرفا سياسيا ضد آخر في مصر، وإنما تقف وراء تحقيق الديموقراطية والاستقرار للمصريين.

مصر والسعودية توقّعان عقد استشاري مشروع الربط الكهربائي ديسمبر المقبل

القاهرة ـ وكالات: قال جابر الدسوقي رئيس الشركة القابضة لكهرباء مصر «إن وزارتي الكهرباء في مصر والسعودية ستوقعان في 12 ديسمبر المقبل، عقد استشاري مشروع الربط الكهربائي بين البلدين في القاهرة.

وأضاف الدسوقي بحسب «اليوم السابع»، «أن وفدا من شركة الكهرباء السعودية سيصل القاهرة نهاية الأسبوع الأول من ديسمبر المقبل للمشاركة في تحليل العروض المالية والفنية لاستشاري المشروع، والذي يتنافس عليه حاليا 10 من كبريات المكاتب والشركات العالمية. مشيرا إلى «إن دور الاستشاري يتضمن مراجعة وتحديث كراسة شروط تنفيذ المشروع، وتقييم العروض الفنية المقدمة من الشركات المنفذة»، ويستهدف مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية تبادل حوالي 3 آلاف ميغا واط من التيار الكهربائي في أوقات الذروة.

وقال مسؤول إن حازم الببلاوي، رئيس الوزراء، سيشهد توقيع العقد في حضور وزير الكهرباء أحمد إمام ونظيره السعودي عبدالله الحصين.

ووقعت حكومتا مصر والسعودية مطلع يونيو الماضي، اتفاقا للربط الكهربائي، بتكلفة إجمالية تصل إلى 1,6 مليار دولار، لتبلغ حصة مصر فيه نحو 610 ملايين دولار، حسب وزارة الكهرباء.

«الخارجية» تناشد المصريين بالخارج تسجيل وتحديث بياناتهم

القاهرة ـ أ.ش.أ: ناشدت وزارة الخارجية أبناء الجاليات المصرية في الخارج بسرعة التسجيل وتحديث بياناتهم على موقع اللجنة العليا للانتخابات على شبكة المعلومات الدولية، وذلك قبل انتهاء الموعد الذي حددته اللجنةللتسجيل وتحديث البيانات يوم الاثنين 2 ديسمبر المقبل.

ويأتي ذلك في ضوء حرص الوزارة على إتاحة الفرصة لقيام المواطنين في الخارج بتسجيل أنفسهم بسهولة ويسر وتفاديا لتكرار ما شهدته الاستحقاقات الانتخابية السابقة من تزايد للضغط على الموقع الإلكتروني للانتخابات في الأيام الأخيرة قبل انتهاء التسجيل والتي شهدت إقبالا كثيفا من الناخبين وبشكل من الممكن أن يسبب مشاكل فنية لموقع التسجيل.

القاهرة ترد على واشنطن: لا نقبل التدخل في شؤوننا الداخلية

القاهرة ـ أ.ش.أ: قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية: إننا نتابع اهتمام المجتمع الدولي بالتطورات الداخلية في مصر باعتباره أمرا طبيعيا في ضوء ثقل مصر ووزنها الإقليمي، لأن ما يحدث بها يؤثر على محيطها الإقليمي، مؤكدا أن مصر في الوقت ذاته لا يمكن أن تقبل من أي طرف التدخل في شؤونها الداخلية .

جاء ذلك ردا من الخارجية المصرية على تصريحات المتحدثة باسم الخارجية الأميركية حول قانون التظاهر. وأوضح أن إصدار قوانين لتنظيم حق التظاهر أمر متعارف عليه في جميع الدول الديموقراطية، مؤكدا أن حق التظاهر السلمي وحرية التعبير عن الرأي هو حق مكفول للجميع دون تمييز ولا مساس به، فهو يعد من الحقوق الأصيلة للمواطن المصري بعد ثورتين شعبيتين. وأضاف المتحدث باسم الخارجية أن القانون يوازن بين كفالة هذا الحق وضمان أمن الوطن والمواطن بما في ذلك حقه في الحياة.

15 عضوا بلجنة الـ 50 يجمدون عضويتهم احتجاجا على اعتقال ناشطين ويعودون للجلسة الصباحية

مصر: النيابة تفرج عن الناشطات وتأمر بتوقيف ماهر وعبدالفتاح

جانب من التظاهرة المحتجة على قانون التظاهر في ميدان طلعت حرب مساء أمس الأول (أ.ب)

القاهرة ـ وكالات: دخلت السلطات المصرية في مواجهة جديدة مع الناشطين الشباب حول قانون تنظيم التظاهر الذي تصر الحركات الشبابية على تحديه وإسقاطه، وغداة توقيف قرابة 60 متظاهرا في القاهرة، من بينهم ناشطات وناشطون بارزون، لمشاركتهم في تظاهرات من دون تصريح مسبق بالمخالفة لقانون تنظيم التظاهر الجديد، أفرجت الشرطة عن 26 منهم ليلا من بينهم 16 ناشطة، إلا ان النيابة العامة أمرت أمس بتوقيف علاء عبدالفتاح وأحمد ماهر وهما ناشطان من قادة الحركات الشبابية المصرية التي أطلقت الدعوة لثورة 25 يناير 2011.

وبحسب بيان للنيابة العامة فقد صدر «أمر بضبط وإحضار علاء عبدالفتاح واحمد ماهر بعد ان أظهرت التحقيقات قيامهما بتحريض المتظاهرين على مخالفة أحكام قانون التظاهر» وتنظيم تظاهرات من دون الحصول على تصريح بها من وزارة الداخلية.

كما أمرت النيابة العامة بحبس 24 من المتظاهرين، الذين تم توقيفهم أمام مقر انعقاد الجمعية التأسيسية بوسط القاهرة أمس الأول، لمدة 4 أيام احتياطيا على ذمة التحقيقات. ووجهت لهم النيابة اتهامات بـ «التجمهر ومخالفة الإجراءات والضوابط التنظيمية الواردة بأحكام قانون التظاهر الجديد».

التحدي مستمر

وفي تحد جديد للسلطات، دعت مجموعات شبابية منذ مساء أمس الأول عبر شبكتي التواصل الاجتماعي تويتر وفيسبوك إلى تظاهرة جديدة احتجاجا على قانون التظاهر الجديد وعلى توقيف زملائهم.

وأثار قانون التظاهر وتعامل الشرطة مع المتظاهرين انتقادات كثيرة في البلاد خصوصا بسبب الإصرار على إصداره في توقيت حرج سياسيا قبيل أسابيع من الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد للبلاد في نهاية ديسمبر او مطلع يناير المقبلين.

واعتبر أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة حسن نافعة ان «الحكومة غير ناضجة سياسيا وليست لديها رؤية فالقانون لا يغير اي شيء على الأرض فضلا عن انه قد يلغي بعد بضعة أسابيع إذا أقر الدستور الجديد الذي يكفل حرية التعبير والحق في التظاهر».وأضاف «بالنسبة لي هذا القانون خطأ سياسي وبإصداره خلقت الحكومة لنفسها معارضين من داخل معسكرها» المناهض للإسلاميين وجماعة الإخوان المسلمين.

مصدر أمني: الشرطة التزمت بالقانون الجديد وحذرت المتظاهرين باستخدام مكبرات الصوت قبل استخدام خراطيم المياه

وتابع انه ليس من مصلحة الحكومة «استبعاد حركات شبابية ثورية مثل حركة 6 أبريل ومجموعات أخرى شاركت في ثورة يناير 2011».

وكانت الشرطة أطلقت سراح 16 من الناشطات المعروفات بينهن خصوصا منى سيف مؤسسة مجموعة «لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين» بعيد منتصف ليل أمس الأول على الطريق الصحراوي المؤدي الى صعيد مصر، بحسب ما أفادت الناشطات على تويتر.

دون تصريح

وكانت حركة 6 أبريل التي أسسها الناشط احمد ماهر نظمت تظاهرة بعد ظهر الثلاثاء أمام نقابة الصحافيين من دون الحصول على تصريح من وزارة الداخلية.

وشارك علاء عبدالفتاح وهو ناشط ومدون معروف كان معارضا لنظام مبارك وكذلك للإخوان المسلمين في التظاهرة التي نظمت الثلاثاء أمام مقر الجمعية التأسيسية للاحتجاج على مادة في مشروع الدستور الجديد تبيح محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري في بعض الحالات.

ومساء الثلاثاء قرر 15 عضوا في لجنة الـ50 لوضع الدستور تجميد عضويتهم في اللجنة احتجاجا على توقيف الناشطين وتم تأجيل الجلسة التي كان من المقرر ان تعقدها اللجنة مساء امس الاول الى صباح امس وذكرت وسائل الإعلام المصرية ان العديد من هؤلاء عادوا إلى المشاركة في أعمال الجلسة الصباحية.

من جهته، اعتبر «تحالف دعم الشرعية» الذي تقوده جماعة الإخوان المسلمين «موجة العنف الجديدة ضد المتظاهرين بداية سقوط الانقلاب (عزل الجيش لمرسي)». ودعا التحالف في بيان الى تظاهرات جديدة احتجاجا على توقيف نائب رئيس محكمة النقض السابق محمود الخضيري المقرب من الإخوان.

أعضاء غاضبون

ومن ضمن أعضاء لجنة الـ 50 الذين قرروا تجميد عضويتهم المخرج خالد يوسف والفنان التشكيلي محمد عبلة ونقيب الصحافيين ضياء رشوان ورئيس الحزب «المصري الديموقراطي الاجتماعي» محمد أبوالغار والشاعر سيد حجاب وممثلو الشباب وحركة تمرد في اللجنة عمرو صلاح ومحمود بدر ومحمد عبدالعزيز وأحمد عيد.

وقال عمرو موسى، رئيس لجنة الخمسين، إنه اتصل برئيس الوزراء حازم الببلاوي، ووعده بالإفراج عن الشباب الذين تم القبض عليهم من أمام مجلس الشورى.

في الوقت ذاته، خرج بيان من مجلس الوزراء يؤكد ان رئيس الوزراء وعد بمتابعة ما تسفر عنه تحقيقات النيابة العامة في هذا الشأن توصلا للاستجابة لمطلب الإفراج عن الشباب الذين تم القبض عليهم أثناء التظاهرات».

وكانت الشرطة المصرية استخدمت خراطيم المياه لتفريق عشرات المتظاهرين الذين تجمعوا ظهر امس الاول أمام مقر نقابة الصحافيين بوسط القاهرة للمطالبة بالقصاص لضحايا الاشتباكات التي جرت في شارع محمد محمود القريب من وزارة الداخلية في نوفمبر 2011 وراح ضحيتها قرابة 50 شخصا.

وذكر مصدر أمني ان الشرطة التزمت بالقانون الجديد وحذرت المتظاهرين باستخدام مكبرات الصوت قبل استخدام خراطيم المياه.

وزير الري: مصر لن تفرط في نقطة واحدة من مياه النيل وهناك مباحثات حول سد النهضة

المنصورة ـ أ.ش.أ: أكد وزير الموارد المائية والري د.محمد عبدالمطلب أن مصر لن تفرط في نقطة مياه واحدة من مياه نهر النيل خاصة وأن حصة مصر تبلغ 55,5 مليار متر مكعب وتحتاج إلى أكثر من 80 مليار متر مكعب سنويا.

وقال إنه تجرى حاليا مباحثات مع كافة الأطراف لبحث آثار سد النهضة الإثيوبي، لافتا إلى المباحثات التي أجراها الرئيس المؤقت عدلي منصور في الكويت اخيرا حول هذا الموضوع لعدم ضياع حق مصر في مياه النيل، موضحا أن مصر لديها وسائل أخرى حال توقف المفاوضات عند نقطة معينة.

جاء ذلك خلال لقائه بمحافظ الدقهلية اللواء عمر الشوادفي وقيادات الري بالمحافظة وافتتاحهما مشروعات بتكلفة 6 ملايين جنيه بالمحافظة شملت كوبري خرساني على ترعة الجبادة في قرية ميت محمود ـمركز المنصورةـ وافتتاح محطة رفع لتغذية ترعة الصلاحات مركز منية النصر وتفقد اعمال تأهيل ترعة الجنينة بميت سويد وترعة البحر الصغير للوقوف على حالة الري بالمنطقة والتعرف على مشاكل قطاع الري على الطبيعة.

وحذر الوزير من استمرار التعديات على نهر النيل والاراضي الزراعية، مؤكدا ان الوزارة تتصدى لهذه التعديات بكل حزم وحسم.

وأكد الوزير أنه سيتم تطبيق الحد الأدنى للأجور بالوزارة اعتبارا من أول يناير المقبل، وطالب بعدم تصديق الشائعات التي يبثها الاخوان على المواقع الالكترونية، مشيرا إلى أنه لا وساطة ولا محسوبية في التعيين بالوزارة وأن المعيار الوحيد هو الكفاءة في التعيين والترقيات.

ولفت إلى أن الوزارة تركز على القيادات الشابة، مضيفا أن هناك مباحثات مع وزير المالية لزيادة حوافز العاملين بالري.

وأثار عدد من مهندسي الوزارة بالمنصورة ـ خلال لقائهم بالوزيرـ بعض المشكلات منها نقص مياه الري في نهايات الترع ووعد الوزير بحل وعلاج هذه المشاكل خاصة ترع مركز المنزلة.

ومن جانبه أشار المحافظ اللواء عمر الشوادفي إلى أن المحافظة تتخذ اجراءات وخطوات جادة في مواجهة كافة اشكال التعديات على نهر النيل والاراضي الزراعية، مؤكدا ان هناك خطة يومية لازالة هذه التعديات وقال ان التعدي على الاراضي الزراعية يمثل قتلا للنفس البشرية.

إحالة الخضيري وياسين والبلتاجي وحجازي ومنصور وآخرين للجنايات بتهمة التعذيب

القاهرة ـ أ.ش.أ: أمر النائب العام المستشار هشام بركات بإحالة كل من أسامة ياسين وزير الشباب السابق، ومحمود الخضيري رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب المنحل، والإعلامي أحمد منصور المذيع بقناة الجزيرة القطرية، وكل من عمرو زكي وحازم فاروق ومحسن راضي أعضاء مجلس الشعب المنحل، والقياديين الإخوانيين محمد البلتاجي وصفوت حجازي إلى محكمة جنايات القاهرة، لاتهامهم بالقبض على أحد المواطنين واحتجازه وتعذيبه وهتك عرضه وصعقه بالكهرباء داخل مقر احدى شركات السياحة.

كانت النيابة العامة قد تلقت بلاغا من أحد المواطنين في غضون عام 2011 يفيد بأنه كان في محيط ميدان التحرير يوم الخميس 3 فبراير 2011 للمشاركة في المظاهرات التي أعقبت ثورة 25 يناير، وأن شخصا استوقفه على أحد مداخل الميدان، وادعى انه من اللجان الشعبية المختصة بأمن الميدان، وطلب الاطلاع على تحقيق شخصيته، ولما تبين أنه لا يحملها استدعى آخرين وأشاعوا في الميدان أنهم قبضوا على ضابط شرطة بجهاز مباحث أمن الدولة.

وتعدى المتهمون على المواطن بالضرب المبرح، حتى فقد وعيه.. ثم حملوه إلى داخل مقر إحدى الشركات بعقار يطل على ميدان التحرير، واحتجزوه بها، لمدة 3 أيام، عذبه المتهمون خلالها وصعقوه بالكهرباء.

وكشفت تحقيقات النيابة العامة عن توافر الأدلة على أن المجني عليه يعمل محاميا، ولا ينتمي لجهاز الشرطة مطلقا، فضلا عن وجود مشاهد فيلمية للوقائع قدمها صحافي شاهد الواقعة بنفسه وصورها، وثبت منها أن المتهمين ألقوا القبض على المجني عليه وحسروا عنه ملابسه، واحتجزوه بمقر شركة للسياحة الكائن بالطابق الأرضي بأحد العقارات بميدان التحرير.

وأوضحت التحقيقات أن المتهمين أشاعوا بين المتظاهرين السلميين بالميدان، أنهم قبضوا على ضابط شرطة بجهاز مباحث أمن الدولة، مهمته مراقبة المتظاهرين للنيل منهم، وظهر المتهم حازم فاروق حال قيامه بصفع المجني عليه على وجهه وإلقائه على الأرض، ثم جلس فوقه وكتب على صدره عبارة «رائد أسامة كمال ضابط أمن دولة كلب النظام» وطلب منه الاعتراف بذلك.

في حين أعلن أحد المتواجدين بالمكان قدوم المتهمين محمود الخضيري ومحسن راضي إلى مكان الاحتجاز، كما ظهرت بالمشاهد المصورة صورة المتهم عمرو زكي.

وأظهرت التحقيقات أن المتهمين كانوا يتواجدون دائما بمقر الشرطة للشد من أزر المتهمين محمد البلتاجي وحازم فاروق أثناء تعذيبهما للمجني عليه.. وأكد الشهود أن المتهم محمد البلتاجي شارك في تعذيب المجني عليه وكان يضع قدمه على رأسه ويضغط عليها بقوة لإذلاله وأنه عذبه بالصعق الكهربائي.